



مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: الدورة الحادية والعشرون  
بند رقم ٣، مجموعة نقاش حول التعاون مع الأمم المتحدة: مداخلة شفوية.  
١٣ سبتمبر ٢٠١٢ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.  
مقدمة من : السيد محمد المسقطي

### شكراً سيادة الرئيس،

اسمي محمد المسقطي وأنا رئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان.  
على مدار الثلاث أيام الماضية، وبعد أن أخبرت أصدقائي عبر حسابي الخاص علي موقع تويتر أنني بصدد حضور هذا المجلس، تلقيت عشرات المكالمات التليفونية من مجهولين تهدد حياتي وسلامي وسلامة عائلتي، ومثل هذه التهديدات تعد أمراً شائعاً، فخلال السنة الماضية، قامت الحكومة البحرينية بمهاجمة وترهيب أي شخص يحاول التعامل مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

والحقيقة أن المدافعين المحليين عن الحقوق والمجتمع المدني في منطقة الخليج يتعرضون لهجمات متزايدة وترهيب دائم بسبب تعاملهم مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مما يشير إلى محاولة من قبل حكومات الخليج لعزل المدافعين عن حقوق الإنسان بالمنطقة عن الأمم المتحدة والعالم الخارجي.

وتعد حالة الدكتور محمد فهد القحطاني في السعودية، والمدرجة ضمن تقرير الأمين العام، مثالاً واضحاً لذلك. فبعد تقديم العديد من البلاغات لفريق العمل بشأن الاحتجاز التعسفي، يتم الآن محاكمة الدكتور القحطاني أمام محكمة سعودية بعدة تهم من بينها تقديم معلومات كاذبة للأجهزة الرسمية الدولية، وإثارة المنظمات الدولية لتبني مواقف ضد المملكة. ولو ثبتت إدانة القحطاني، فإنه قد يواجه حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات فضلاً عن غرامة تقدر بـ ٨٠٠ ألف دولار أمريكي.

في الثامن من سبتمبر الحالي، أمر القاضي المعني بقضية القحطاني بأن تكون المحاكمة سرية، دون تحديد تاريخ لجلسة الاستماع اللاحقة، لذا نحن نخشى أن يتم سجنه قريباً. ومن الجدير بالذكر أن العديد من أعضاء الجمعية الحقوقية التي ينتمي إليها القحطاني يتم الآن ملاحقتهم قضائياً.

هناك حالة أخرى يوضحها التقرير، وهي حالة السيد فضل المنصف والذي لازال رهن الحبس الانفرادي منذ أن تم اعتقاله قبل أربعة أشهر. وهو الآن ينتظر المحكمة الاستثنائية التي تنتظر قضيته لتحديد تاريخ لجلسة الاستماع المقبلة.

إن سياسة القمع الممنهج التي يتعرض لها كل من يتعاون مع الأمم المتحدة في إقليم الخليج لا تعد من الانتهاكات السافرة للحقوق وحسب بل تمثل كذلك تهديداً مؤسسياً كبيراً للأمم المتحدة، فارتكاب هذا النمط من الأفعال، كما هو الحال بالنسبة للسعودية والبحرين، يجب أن يؤدي تلقائياً إلى إعادة النظر في عضوية تلك الدول في هذا المجلس، كما يجب أن يكون له تأثير على الانتخابات المستقبلية وآليات تحديد عضوية المجلس.

شكراً سيادة الرئيس،